مسائل خلافية بين ابن هشام والكسائي في قطر الندى وبلّ الصدى وشرحه

د. محمد هلال برجس

قسم القرآن الكريم / كلية التربية

جامعة الموصل

الاستلام	القبول
٢٤ / ٠٦ / ٢٠٠٨	١٥ / ١٠ / ٢٠٠٨

Abstract

Controvertial Issues Between Ibn Hisham and Al-Kisa'i in "Qatr Alnada wa Bal Alsada" and its Explanation

This research deals with the controvertial issues in which Ibn Hisham had disagreed with Al-Kisa'i; and these issues are: The realization of the nominative case of the present verb, where Al-Kisa'i shows that it is realized by the present tense letters (nayt) which are prefixed to the verb. Ibn Hisham had refused this approach and chose Al-Fara's approach which shows that the nominative case is realized by being separated from accusative and conditional states.

Al-kisa'i indicates that present verb, when preceded by (causal faa), should be in the accusative case after the imperative while Ibn Hisham restrained this indicating that the imperative should be realized by the verb only without the noun of the verb.

Al-kisa'i permitted for the noun of the verb to come after its agent, while Ibn Hisham disagreed and refused this.

Al-Kisa'i accepted the action of the subject noun if it was without (the) and it had a past meaning, whereas Ibn Hisham restricted this to present condition or reception; i.e. it has no action if it has a past meaning.

Al-Kisa'i permitted the action of the object noun if it has a past meaning while Ibn Hisham restricted this to the case where it has the meaning of present condition or reception.

Al-Kisa'i accepts the omission of referent of the relative sentence in all positions while Ibn Hisham had rejected some of those positions.

الملخص

تناول البحث المسائل التي خالف فيها ابن هشام الكسائي في كتابه (قطر النّدى وبل الصدى وشرحه)، وهذه المسائل هي : تحقيق الرافع للفعل المضارع، إذ ذهب الكسائي إلى أنّه مرفوع بحروف المضارعة، وردّه ابن هشام و رأى أنّه مرفوع بتجرّده عن النّاصب والجازم، ويرى الكسائي نصب الفعل المضارع المسبوق بفاء السببية بعد مطلق الطلب، وقيّد ابن هشام ذلك بأن يكون الطلب بالفعل فقط دون اسم الفعل، وأجاز الكسائي إعمال اسمي الفاعل والمفعول إذا كانا مجرّدين وكانا بمعنى الماضي، وخالفه ابن هشام في ذلك، وقيّد ذلك العمل بأن يكون الاسمان بمعنى الحال أو الاستقبال، وجوّز الكسائي تأخر اسم الفعل عن معموله، ومنعه ابن هشام، وأخيراً خالف ابنُ هشام الكسائي في إعراب (مَن) الواردة في قوله تعالى : {وَلِلَّهِ عَلَى النّاسِ حجّ البَيْتِ مَنِ اسْتطاعَ إليْهِ سَبيْلاً / آل عمران –٩٧}.

المقدّمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلا م على خاتم الرّبيين، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، أمّا بعد ....

فلا نغالي إذا قلنا : إنّ البحوث التي تكتب اليوم في اللغة و النّحو هي عيال على نتاج سلفنا الصالح من علماء هذه الأ م ة الذين أنفقوا حياتهم في خدمة الدين الإسلامي ، وأمضوا أعمارهم في نشر لغة قرآنهِ الكريم وحفظها ، تغمدهم الله برحمته الواسعة وأسكنهم فسيح جناته ، ونخص بالذكر في هذا الموضع رجلين من جهابذة هذه ا لأم ة، الأول: هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الكسائي (ت ١٨٩ هـ) إمام المدرسة الكوفية في زمانه ، وأحد القرّاء السبعة، وأمّ ا الثاني فهو أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هش ام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) الذي خلّف لنا تراثا فكرياً دالاً على علم جمّ ، وسعة اطلاع ، وإحاطة بخفايا هذه اللغة تشهد بعلو قدره ومنزلته في علم اللغة و النّحو، ومن ذلك كتابه : قطر النّدى وبلّ الصدى الذي رصعه بشرح حلّ منه كلّ مشكلّ، وفتح فيه باب كلّ عبارة مقفلة أو موجزة أو صَعُبَ فهمُها على مَن قلّ زادُه من علمالنّحو، وفي هذا الكتاب صرّح سبع مرات في سبع مسائل بمخالفاته لمذاهب الكسائي فيها، وكانت هذه المسائل السبع أساس هذا البحث ومادته ، فقد بيّن مُسْنِد كلّ مذهب من المذهبين المتناظرين وأدلته، وما يمكن أن يكون ردّ ا لهذا أو لذاك المذهب ، وقد اقتصر البحث على هذه المسائل السبع التي صرّح ابنُ هشام فيها بذكر اسم الكسائي، ولم يتناول باقي المسائل التي خالف ابنُ هشام فيها الكسائي ولم يصرّح فيها باسم ه، وسبب إبعاد هذه المسائل هو كثرتها التي لا يتسع لها البحث، إذ خالفه في مواضع كثيرة ولم يصرّح فيها بذكر اسمه، وإنّما ذكر عبارات من قبيل قوله : (خلافاً للكوفيين)(*)، و (زعم بعضهم)(*)، و (خلافاً لقوم من النّحويين)(*)، وهو يريد في كثير من مثل هذه العبارات الكس ائي مع غيره ممّن وافقه في مذاهبه النحوية.

المسألة الأولى: رافع الفعل المضارع

يُرفع الفعل المضارع عند تعرّيه من العوامل الناصبة والجازمة، وقد اختلف النحاة في رافعه حينئذ، أهو التعرّي نفسه؟ أم حروف المضارعة التي تأتي في أوله؟أم مشابهته للاسم؟ أم حلوله محل الاسم : أي موجوده في موقع الاسم في الجمل؟ وقد ذهب إلى المذهب الأول أكثر الكوفيين، وذهب إلى الثاني الكسائي، وذهب إلى الثالث ثعلب (ت ٢٩١ هـ) -من الكوفيين- ، وأمّا المذهب الرابع فهو مذهب البصريين [١].

لقد ذكر ابن هشام هذه الأقوال الأربعة في رافع الفعل المضارع الذي لم يسبقه عامل نصب أو جزم، ثمّ انتصر للمذهب الأول – الذي يُذكرنا برافع المبتدأ الذي قالوا فيه: إنّه مرفوع بالإبتداء، أي: بتجرّده عن العوامل اللفظية، فهذا وجه شبه بينهما- ، وأيّده بقوله: (وأصحّ الأقوال الأول)[٢] معللا تأييده لهذا المذهب بقوله : (هو الذي يجري على ألسنة المُعربين)[٣]، وقد ردّ الأقوال الثلاثة الأخرى مبتدئا بقول الكسائي : إنّ رافع الفعل المضارع الحروف الزائدة في أوله، وهي حروف المضارعة الأربعة – نأيت-، فردّه بقوله: (ويُفسد قولَ الكسائي أنّ جزء الشيء لا يعمل فيه)[٤]، ومن المعروف إنّ البصريين يرون أنّ الأصل في الأسماء الإعراب، والأصل في الأفعال والحروف البناء، وكلّ ما خالف الأصل من الأسماء بُنِيَ، وكلّ ما خالف الأصل من الأفعال أعرب، في حين يرى الكوفيون إنّ الأصل في الأسماء والأفعال هو الإعراب، والأصل في الحروف البناء [٥]، من هذا يتضح المسوغ الذي حمل الكسائي على رأيه المتقدّم، فالمضارع عنده معرب لا مبني، فلا يحتاج إلا إلى رافع له يخصص له نوع الإعراب الذي هو الرفع، والرافع هو حروف المضارعة التي اتصلت في أوله، وهي من أهم ما يمتاز به المضارع عن قسيميه -الماضي والأمر-، والرفع أقوى أنواع الإعراب في الأسماء والفعل المضارع، وهو أول أحوال الاسم، فناسب أهم ما يميز المضارع، وهي حروف المضارعة الزائدة في أوله، وممّا يقوي رأي الكسائي إنّ سبب مشابهة الفعل المضارع للاسم هو وجود تلكم الحروف نعني الحروف المضارعة في أوله، ولولاها لما استوفى شبه المضارع باسم الفاعل من حيث الحركات والسكنات، وهي التي أدت إلى تغيّر معناه بتناوبها عليه، فغيّرت معناه من المتكلّم إلى جماعة المتكلّمين إلى المخاطب، إنّ التغير في الإعراب يغيّر معنى الاسم وموقعه من الفاعل إلى المفعول وغيرهما، فلما كان كلا الأمرين مشابهة المضارع للاسم وتغيّر المعاني مستفادا من حروف المضارعة الزائدة ترجّح الرفع في خصوصه فيما يتعلق بالفعل المضارع، إذ إنّ للنصب والجزم عوامل خاصة بهما، وحجّة الكسائي في ذلك أنّه كان مبنيا قبل اتصاله بأحد حروف المضارعة الأربعة -إذ يرى الكوفيون إنّ أصل المشتقات الفعل- ، وبعد هذا الاتصال صار مرفوعاً ، فهي سبب رفعه، ولذا أضيف إليها الرفع ضرورة، وإنّ إحالة العمل عليها أولى من إحالته على عامل معنوي خفي.

الآن نعود إلى قول ابن هش ام في ردّ هرأي الكسائي : (ويفسد قول الكسائي أنّ جزء الشيء لا يعمل فيه ...، ثم يلزم على المذهبين أنْ يكون المضارع م رفوعاً دائماً، ولا قائل به)[٦]، ففي هذا الردّ أمران: الأول: إنّ جزء الشيء لا يعمل فيه، وهذا من الواضح دليل استقرائي من كلام العرب، أمّا الأمر الثاني فهو إنّ رأي الكسائي يلزم منه أن يكون الفعل المضارع مرفوعاً أبداً، وهذا استدلال عقلي مكوّن من مقدّمات تنتج أنّ الفعل المضارع مرفوع أبداً، وهذا إلزام عقلي من ابن هشام للمقابل، وأمّا الأمر الأول فإنّه يعني إنّ الحروف الزائدة في أول المضارع تصير من الفعل نفسه ، فهي كباقي حروفه التي يتألف منها فلو عملت فيه الرفع لأ دى هذا العمل إلى أنّ الشيء يعمل في نفسه وهذا محال عند النّحاة، ولا يرد على هذا بأن (أنْ) المصدرية تعمل في الفعل المضارع وهما في تأويل مصدر، فيكون قد عمل في نفسه، لأنّ (أنْ) والفعل منفصلان عن بعضهما، فكلّ واحد منهما قائم بنفسه قبل التأويل، وهي لا تعمل فيه عند تأويلهما بالمصدر، وإنّما تعمل فيه عندما تتفصل عنه فقط، وهذا فرق بين هاتين الحالتين، ويلزم من مذهب الكسائي أنّه لايدخل على الفعل المضارع عوامل النّصب والجزم، لدخول عامل الرفع عليه- حروف المضارعة- وعند النّحاة لا تدخل عوامل النّصب والجزم على عوامل الرفع، لئلا يجتمع عم لان مختلفان لع املين مختلفين في معمول واحد [٧]، ويلزم منه أيضًا عدم التأثر بعو ام ل الجزم والنّصب، لوجود الزوائد في أوله أبداً، وهذا لم يكن في العربية، بل نصب بعد النّواصب وجزم بعد الجوازم.

وربمّا يتبادر إلى الذهن هنا سؤال وهو لِمَ لَمْ تعمل الرفع مع دخول النّواصب أو الجوازم ، مع أنّها أقرب إلى الفعل وأكثر التصاقاً به من عوامل النّصب وعوامل الجزم؟، يصحّ للجواب عن هذا السؤال قول الصّبّان (ت ١٢٠٦ هـ): (وإنّما لم تعمل مع عاملي النّصب والجزم لقوتهما عنها)[٨]، فعزل العامل القويان العامل الضعيف ، ومُنِعَ من العمل ، وربمّا كان وراء ذهاب الكسائي هذا المذهب انّه وجد في العربية ما يشبه ذلك بعض الشيء، مثاله اتصال نون النّسوة ونوني التوكيد بالفعل المضارع وهذه النّونات جزء من المضارع، لأنّه مع هذه النّونات كلمّة واحدة، وهي تعمل فيه، إذ يُبنى مع نون النّسوة على السكون ومع نون التوكيد على الفتح، وهذا التشبيه وان كان فيه فرق بين حال المشبه به وحال المشبه إلا أنه لا يخلو من نوع شبه، كون احد الطرفين هو المضارع وكون المتصل قد اثر في المضارع على خلاف في الأثر، إذ كان أثر حروف المضارعة -على رأي الكسائي- الرفع، وأثر النّون البناء وقبل الانتقال إلى الأمر الثاني نود الإشارة إلى أن التعرّي من عوامل النّصب والجزم هو عامل معنوي في حين إنّ حروف المضارعة هي عامل لفظي، والعامل اللفظي أقوى من المعنوي ومقدّم عليه عند النّحاة وهو أكثر شيوعاً في العوامل، إذ إنّ معظم العوامل هي لفظية وفي هذا جري مع الأ صل، من هذا يتضح أنّ النّحاة لا يريدون بالتجرّد العدم، لأنّه لو فسر بذلك لكان هذا التفسير إفساداً لهذا المذهب، إذ

كيف سيؤثر العدمي في الوجودي – الفعل المضارع– لينتج عنه الأثر – الرفع– ؟، فالمراد بالتجرّد هنا الإتيان بالمضارع على أول أحواله، وعلى هذا التفسير لا يكون التجرّد عدمياً[٩].

أمّا فيما يخص الأمر الثاني في ردّ ابن هشام رأي الكسائي فحاصله التسليم للكسائي بأنّ الرافع للفعل المضارع هو حروف المضارعة الزائدة في أوله، وهذه الحروف لا تنفك عنه،فيلزم من هذا رفعه أبداً، لأنّ وجود النتيجة –الرفع– مرتبط بوجود السبب –حروف المضارعة– طرداً وعكساً، وهذا استدلال منطقي لا يتخلف، إذ القواعد المنطقية مطردة ومطلقة في العلوم لا تتخلف نتائجها، وإنْ كان هذا الاستدلال يصلح لباقي المذاهب في رافع الفعل المضارع، و أخيرا فإنّ في كلام ابن هشام: (وأصح الأقوال الأول) إشعاراً باشتراك الأقوال الثلاثة المرجوحة –كما يرى ابن هشام– في الصحة، لأنّ صيغة أفعل التفضيل تقتضي المشاركة في أصل الفعل، ولعلّ سبب اختيار ابن هشام لمذهب الفراء (ت ٢٠٧ هـ) وأصحابه –مع أنّه بصري المذهب– مطاعن النّحاة في الأقوال الثلاثة الأخرى، وهذه المطاعن وإنْ وجد جواب لكلّ منها إلا أنّ التكلّف باد في تلكم الإجابات، أو إنّها مدفوعة أصلاً بوجه من الوجوه نحو ما ذكر أبو البركات الأنباري[١٠] (ت ٥٧٧ هـ) وابن هشام، فضلاً عن أنّ ابن هشام نقل إجماع النّحاة والمعربين على اختيار التجرّد من الناصب والجازم، يفهم هذا من قوله: (وهو الذي يجري على ألسنة المعربين)[١١]، وقد تكون قلّة القدح والاعتراض على هذا المذهب سبباً ثالثاً لذهابه هذا المذهب، ويقوي مذهبه مذهب النّحاة إلى أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء وهو عامل معنوي، لأنّهم أرادوا بذلك تجرّده عن العوامل اللفظية، فليكن المضارع أيضًا مرفوعاً بتجرّده عن العوامل تشبيهاً له بالمبتدأ، ويدل مذهبه هذا على أنّه متجرّد عن التعصب والهوى، وأنّه لايتبع إلا ما يراه حقا غير ملتفت لشيء إلا إلى قوة الدليل، ولذلك تجده يؤيّد الكوفيين في بعض مذاهبهم.

المسألة الثانية: نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية في جواب اسم فعل الأمر

من الإعراب الذي يطرأ على الفعل المضارع النّصب ، وسببه سبق الفعل المضارع بناصب ملفوظ أو مقدّر، وبذلك يختلف عامل النّصب للفعل المضارع عن عامل الرفع، لأنّه في الأول منهما معنوي على ما ذهب إليه جمهور النّحاة في حين إنّ الثاني منهما لفظي ، ولا يقال: إنّ المضارع ينتصب بـ(أنْ) المقدّرة وهي غير ملفوظة، لأنّ المقدّر في قوة الملفوظ، ولذلك يعمل في معموله.

يجوّز نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوباً –على رأي البصريين– بعد فاء السببية إذا كانت مسبوقة بطلب، ويشمل هذا الطلب : الأمر والنّهي والتحضيض والتمني والدعاء والاستفهام والعرض، –ومما يستشهد به النّحاة لذلك قوله تعالى: {ولا تفتروا على الله كذباً فيُسْحِتكم بعذاب / طه– ٦١}–، والسببية معنى طرأ على الفاء في هذا التركيب بعد أن كانت عاطفة ، وهذه السببية تدل على أنّ ما قبل الفاء ينتج ويسبب ما بعدها، وقد أجاز الكسائي أن يكون الطلب بالفعل، وأن

يكون باسم الفعل القياسي والسماعي، فهو يجيزه مطلقاً ، وخالفه ابن هشام في هذا المذهب، إذ اشترط أن يكون الطلب بالفعل، ولذلك قال : (اشترطت في الطلب أن يكون بالفعل احترازًا من نحو قولك : رَوَالِ فزيدٌ كريمٌ، وصَهْ فنحنُّك، خلافًا للكسائي في إجازة ذلك مطلقاً ، ولابن جني (ت ٣٩٢ هـ) وابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) في إجازته بعد (رَوَالِ) و (دَراكِ)، ونحوهما ممّا فيه لفظ الفعل، دون صَهْ ومَهْ ونحوهما ممّا فيه معنى الفعل دون حروفه)[١٢]، فابن جني وابن عصفور أجازا نصبَهُ في الطلب إنْ كان بالفعل ، وإنْ كان باسم الفعل القياسي ، ولم يجيزا هـ مع اسم الفعل السماعي، وبهذا يختلف مذهبهما عن مذهب الكسائي، فمذهب ابن هشام أقرب إلى مذهبهما من مذهب الكسائي، وهناك موضع آخر أجاز فيه الكسائي نصبَ المضارع يضاف إلى هذه المواضع الثلاثة، وهو المضارع الواقع بعد ما يدل على معنى الأمر من خبر نحو : حَسْبُكَ فينامَ النّاسُ، ولم يذكر ابن هشام هذا الموضع في كتابه: (قطر النّدى وبل الصدى وشرحه) وذكره في غيره[١٣]، وقد اختلف النّحاة في ناصب المضارع في هذه المواضع، فذهب البصريون إلى أنّهُ منصوب بإضمار (أنْ)، لأنّ الفاء حرف عطف، وهو حرف غير مختص، إذ يدخل على الأفعال والأسماء، فحقه ألا يعمل، ويرى الجرمي (ت ٢٢٥ هـ) أن الفاء هي النّاصبة، وذهب الفراء إلى أنّهُ منتصب على الخلاف، لأنّ الفاء تعطف ما بعدها من الأفعال على أفعال قبلها لا تشاكلها في المعنى، فيكون معنى الفعل الثاني مخالفا لمعنى الفعل الأول، وهذه علة اختلاف الإعراب – على رأي الفراء وأصحابه– وهذا ما يجمع معنى الفعلين عند اختيار النّصب للمضارع بعد الفاء، وليس هذا موضع لمناقشة هذه المذاهب[١٤].

لعلّ إجازة الكسائي لنصب المضارع المسبوق باسم فعل سماعي آتية من أنّ اسم الفعل السماعي يشارك فعل الأمر في المعنى ، فهو يقوم مقامهُ في تأديةِ معناه فأعطي حكم الفعل، ويشعر بهذا قول ابن هشام المتقدم بعد ذكره مذهب ابن جني وابن عصفور، نَظرَ الكسائي في قياسهِ هذا إلى الشبه في معنى التراكيب الثلاثة، لأنّ الطلب إذا حصل بفعل الأمر الصريح أو باسم الفعل أو بلفظ الخبر فإن المؤدى واحد، والمعنى واحد، فالسامع يفهم من تلكم التراكيب فهما واحداً ، وإن اختلفت الصيغة في الأحوال الثلاث فلا إشكال في الأمر ، وكثير من أحكام اللغة وُضِعَتْ قياساً لوجود مسوّغ القياس، فما المانع من ذلك في هذا الموضع – على ما يرى الكسائي–؟، لقد تبع ابن جني وابن عصفور الكسائي في بعض ما ذهب إليه كما تقدم في إجازتهما النّصب بعد فاء السببية إذا كانت مسبوقة بطلب باسم الفعل القياسي تحديداً، وسبب إجازتهما ذلك كون اسم فعل الأمر القياسي مشتقاً ، وعلته إنّ المشتق يسوغ تأويله بالمصدر – إنْ رد بدر الدين ابن مالك ذلك–[١٥]، وقد استصوب ابن هشام رأي ابن جني وابن عصفور بقوله : (وفصل ابن جني وابن عصفور فأجازاهإذا كان اسم الفعل من لفظ الفعل نحو : رَوَالِ فنحدِّثكَ، ومعناه إذا لم يكن من لفظ هـنحو : صه فنكرمك، وما أحرى هذا القول بأنْ يكون صواباً)[١٦]،

فهذا إقرار منه بصواب هذا المذهب، وهو عدول عن رأي إلى آخر، وفرق كبير بين التعبيرين السابقين فأين قوله في شرح القطر: (خلافا للكسائي ... ولابن جني وابن عصفور ...)، من قوله في (شرح شذور الذهب): (... وما أحرى هذا القول بأن يكون صواباً)؟، ولكنّ هناك فرقاً بين فعل الأمر واسم فعل الأمر، لأنّ فعل الأمر لما صحّ وقوعه صلة لـ (أن) أوّل معها بمصدر، وهذا بخلاف اسم فعل الأمر، لأنّه لايصلح لذلك البتة، وهذا يصلح أنْ يكون ردّا لمذهب الكسائي[١٧]، ويرى الاشموني (ت ٩٠٠ هـ) أنّ الطلب باسم الفعل ليس بطلب محض، وعلل ذلك الصّبّان بقوله: (إنّما لم يكن محضاً لأنّه ليس موضوعاً للطلب بناء على الصحيح أنه موضوع للفظ الفعل ، وكذا على أنه موضوع للحدث، أمّا على أنّه موضوع لمعنى الفعل فمشكلّ)[١٨]، وقول الصّبّان هذا تعليل لرأي ابن هشام في منعه النّصب بعد اسم الفعل بأنّ أصل وضع اسم الفعل على القول الصحيح هو للفظ الفعل، وهذا يعني إنّ اسم الفعل هو صورة للفعل، ومعناه مستفاد من فعل الأمر الذي ناب منابه، وذكر ثانيا إنّ اسم الفعل موضوع للحدث، وهذا يعني أنّ اسم الفعل يدل على المعنى المصدري للفعل ، أي: الحدث دون دلالة على الزمان، والفعل له دلالتان –الحدث والزمان– ، وهذا القول هو في مقابل القول الصحيح السابق، وذكر ثالثاً إنّ اسم الفعل موضوع لمعنى الفعل أي : إنّه يدل على الحدث والزمان، وهذا يستشكل مع قول ابن هشام الذي قيّد فيه أن يكون الطلب بالفعل تحديداً، إذ من المعلوم، إنّ الأدلة السماعية التي ساقها ابن هشام هي عمدته فيما ذهب إليه إذ ليس فيها طلب باسم الفعل، و لعلّ هذا سبب ذهابه هذا المذهب، في حين كان رأي الكسائي مستندًا إلى قياس اسم الفعل على الطلب بفعل الأمر بجامع دلالة كلّ منهما على الحدث والزمان، أو الحدث وحده على خلاف في اسم الفعل، ومن المعلوم إنّ من شروط القياس اتحاد العلّة بين المقيس والمقيس عليه، فظاهر مذهب ابن هشام في القطر وشرحه إنّه لايرى صحّة هذا الاستدلال ولا يقرّ بإنتاج هذه المقدّمات التي تفهم من رأي الكسائي، وكان دليله عدم ورود نقل لذلك وإلا لا ستشهد به الكسائي لإثبات ما ذهب إليه، يدلنا على ذلك قول السيوطي (ت ٩١١ هـ) :(وصورة المسألة أنْ يكون الأمر بصريح الفعل، فإنْ دلّ عليه بخبر أو اسم فعل لم يجز النّصب على الصحيح، لأنّه غير مسموع، وجوّزه الكسائي قياساً)[١٩]، فلعلّ ابن هشام اقتصر في هذه المسألة على السماع ولم يُرد التوسع في ذلك، وإلا فمن المعروف عند النّحاة إنّ ما قيس على كلام العرب فهو منه [٢٠]، وعلى ما تقدّم يكون الكسائي أكثر إتباعاً للقياس، وربّما كان هذا سبب قوله:

إنّما النّحو قياسٌ يُتّبَع وَبهِ في كلّ أمر يُنْتفع[٢١]

ولعلّ في هذا تفسيرا لاختلاف ابن هشام معه في هذه المسألة.

المسألة الثالثة: حذف العائد من الصلة إذا كان الكون خاصاً

لابد للموصول من جملة تشتمل على ضمير عائد – مذكور أو محذوف– يعود على الموصول يطابقه إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً، لأنّ دلالة الموصول ناقصة ولا يفهم معناه إلا بضم جملة الصلة إليه، وربّما كان هذا سبب تسميته موصولاً ، وجملة الصلة هي التي تعرّفه وتخصصه وتتمم معناه، ولولا جملة الصلة لانعدمت دلالته على معيّن، لنقصانه وعدم فائدته ، وتكون جملة الصلة جملة اسمية أو جملة فعلية أو شبه جملة ، تعقب الموصول، وشبه الجملة ليست قسماً مستقلا بذاته وإنْ تقرن بالذكر مع الجملة الاسمية والجملة الفعلية، لأنّ العامل فيها محذوف وجوباً، ولذلك عُدتْ شبه جملة نعني وجوب تعليقها بمقدّر مسند إلى ضمير الموصول فإنْ قدّر باسم فستكون اسمية و إنْ قدّر بفعل فستكون فعلية [٢٢]، وفي الحالتين ستكون راجعة للجملة الإسمية أو الفعلية.

إنّ شبه الجملة وهي الظرف والجار والمجرور يشترط فيهما أن يكونا تامين، بمعنى أنْ يكون في الوصل بهما فائدة مع قطع النّظر عن العامل المحذوف، أي: إذا قدّرنا متعلق الظرف أو الجار والمجرور كوناً عاماً[٢٣] مثل الوجود أو الحصول استقام المعنى، ولم يحتج السامع إلى إيضاح، لأنّ الكون العام صالح للارتباط بكلّ زمان ، فالوجود هو حصول الشيء في مكان وزمان معينين ولا يتخلف الوجود عن شيء من الأشياء عقلاً، ففي قولنا: زيدٌ عندك، يكون تقدير الكون العام المحذوف: موجودٌ أو وجد، أي: زيدٌ موجودٌ عندك، فهذا كلام تام لكامل لا يحتاج سامعه أو قارئه إلى إيضاح من المتكلّم لفهم المقصود، وهذا ما ذهب إليه ابن هشام وجعله شرطاً لشبه الجملة، في حين يرى الكسائي جواز حذف العائد مع الكون الخاص في القريب، فنقول على مذهبه: رَزَلْنَا المَنزلَ الذي البارحة أو الذي أمس، أي: نزلنا المَنزلَ الذي نزلناهُ البارحة، أو الذي نزلناهُ أمس، فهذا قريب من زمن الإخبار، وهو بخلاف قولنا : نزلنا المنزل الذي يومَ الجُمعة، ويكون يومُ الجمعةِ بعيداً عن زمن الإخبار، وقد وصف ابن هشام ما حكاه الكسائي بالشذوذ بعد ذكره لشرط شبه الجملة بقوله: (وشرط الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامين، فلا يجوز : جاءَ الذي بكَ ، ولا جاءَ الذي أمس، لنقصانهما، وحكى الكسائي: نزلنا المنزل الذي البارحة، أي: الذي نزلناه البارحة، وهو شاذ)[٢٤]، وقد بيّن ابن هشام علة منعه لنحو: جاء الذي بك وجاء الذي أمس بقوله: (لنقصانهما)، فالسامع لا يفهم مثل ذلكم التركيب ، لعدم تعلقه بالكون العام، لأنّ ذهن السامع ينصرف عادة إلى أمر معهود إلا إذا وُجدتْ قرينة تصرف ذهنَ السامع إليها، وهذا أمر خلاف السائر بين النّاس والمعهود عندهم، لذلك نحتاج إلى تقدير المتعلق بـ (واثق) مثلاً، أو إذا وُجدتْ قرينة من كلام سابق أو جواب لسؤال متقدّم، إذ الوثوق كون ناقص يخلو منه الوجود، وينفك عن الشيء الموجود وقد يرتبط به.

إنّ دليل ابن هشام على ذلك هو النّقل أي: ما جاء في القرآن الكريم وما جاء من كلام العرب، وشواهده على ذلك كثيرة نذكر من ذلك قوله تع الى: {قال الذي عِندَهُ عِلمٌ مِن الكتاب/

الرّمل– ٤٠}، والتقدير : وجد أو استقر عنده علم من الكتاب، ومن ذلك أيضًا قوله تع الى: {تبارك الذي بيدهِ المُلك / تبارك – ١} فقوله : (بيدهِ) جار ومجرور تام لصحة تعلقه بالكون العام الذي هو: استقر أو وجد، فاقتصر ابن هشام على ما ورد من القرآن وكلام العرب.

إنّ في وصف ابن هشام لما حكاه الكسائي بالشذوذ تلميحاً وإشارة إلى عدم جواز القياس عليه، وفي هذا جريان مع المعروف والسائر من كلام العرب، واعتماد على الثابت والمستفيض ممّا نطقت به العرب، ولو فتح باب القياس على الشاذ المنقول عن العرب لاتسعت دائرة الشذوذ في اللغة، ولأدى ذلك إلى اضطراب القواعد واختلاط أصولها، وصعوبة ضبط اللغة[٢٥].

المسألة الرابعة: تقديم معمول اسم الفعل عليه

يتبادر إلى الذهن عند سماع (اسم الفعل)، أو عند قراءته أنّه مزيج من الاسم والفعل، وفي الحقيقة إذا نظرنا إلى هيئات وصيغ وعدم تصرف الألفاظ التي تدخل تحت هذا المصطلح ، وقبول كثير منها للتنوين فسنجدها بالأسماء أشبه وهذا أمر لفظي ، أمّا إذا نظرنا إلى عملها ومعناها فسنجدها بالأفعال أشبه، فلذلك كان كلّ من الاسم والفعل مشتركا في بنائها وتكوينها، فهي تقوم مقام الفعل في العمل، ولذلك هي لا تعمل بالأصالة، وإنّما عملت بالحمل على الأفعال التي تدل على معانيها [٢٦]، وهذا سبب ضعفها وعدم تصرفها، ولذلك منع البصريون تقديم معمولاتها عليها، فهم يرون أنّها فرع على الفعل في العمل، ولا يجوز التسوية بين الفرع والأصل، وذهب الكوفيون إلى جواز تقديم معمولاتها عليها، وحجّتهم في ذلك قوله تعالى: {كتابَ اللهِ عَليكُم / النّساء – ٢٤}، إذ نصب {كتاب } بـ {عليكم }، والتقدير : عليكم كتاب الله ، والمعنى : إلزموا كتاب الله، واحتجّوا أيضاً ببيت من الرجز وهو:

يا أيُّها المائحُ دَلوي دُونكا إنّي رأيتُ النّاسَ يَحْمَدونكا

الشاهد فيه قوله : دلوي دونكا، إذ يرون إنّ (دلوي) في موضع نصب لقوله : (دونك)، وقد تقدّم عليه، وهذان الشاهدان هما دليل نقلي، أمّا دليلهم الثاني فهو قياسهم اسم الفعل على الفعل، لأنّه قائم مقامه، فكما جاز تقديم معمول الفعل في قولك : زيدًا إلزم، فكذلك يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه ، لأنّ الفرع لما شابه الأصل أعْطي حكمه، وهذا استدلال عقلي قوامه القياس أضيف إلى الدليل النقلي السابق، وهذا مذهب الكسائي ، وقد خالفه ابن هشام وقال: (ومن أحكام اسم الفعل أنّه لايتأخر عن معموله، فلا يجوز في: عليك زيدًا بمعنى إلزم زيداً ، أنْ يُقال: زيداً عليك، خلافا للكسائي فإنّه أجازه محتجّا عليه بقوله تعالى: {كتابَ اللهِ عَليكُم} زاعماً أنّ معناه: عليكم كتاب الله، أي: إلزموه)[٢٧]، ولا يخفى ما في هذا الكلام من تضعيف لمذهب الكسائي،

لأنّ ذكر رأي أو قول بالزعم يعنيٍ إنّ هذا القول أو الرأي فيه شيء من الضعف أو الارتياب [٢٨].

أمّا جواب البصريين عن الدليل الأول فقد قالوا : إنّ كلّمة {كتاب} –في الآية– مصدر منصوب، وناصبه فعل محذوف، وتقدير الكلام : كتب ذلك الله عليكم كتاباً ، ثم حُذف الفعل ، وأضيف المصدر إلى فاعله، ولم يظهر ذلك الفعل بسبب سبقه بما يدل عليه ، وهو قوله : {حُرِمَتْ عليكم أمهاتكم }، فدليل الفعل المحذوف استلزام التحريم للكتابة ، و{عليكم} جار ومجرور متعلق إمّا بالمصدر ، وإمّا بالفعل المحذوف [٢٩]، فهو ليس باسم فعل، وإنّ كلّمة: دلوي –في البيت الشعري– مبتدأ، وخبره جملة :(دونكا)، أي: اسم الفعل مع فاعله والرابط محذوف ، والتقدير : دونكه، أو هو خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير : هذا دلوي دونكا، فهو في موضع رفع، وإنْ كان في موضع نصب فهو منصوب بفعل مقدّر ، وتقدير الكلام على هذا : خُذ دلوي دونك، ففسر قوله: دونك ذلك الفعل المقدّر.

وأمّا جوابهم عن الدليل الثاني فقالوا لا يجوز هذا القياس، لأنّ الفعل يعمل النّصب بالأصالة وهو متصرف في نفسه، فلذلك تصرف في عمله، وهذا بخلاف اسم الفعل، لأنّه عمل النّصب لقيامه مقام الفعل، فلا يستحق في الأصل أنْ يعمل، ولا يُعْطى الفرعُ حكم الأصل ، لشرف الأصل على الفرع ، وعلو رتبته عليه وهو غير متصرف في نفسه، لذلك ينبغي أنْ لا يتصرف عمله [٣٠]، ولو فرضنا جدلا صحة ما ذهب إليه الكوفيون من الأخذ بظاهر البيت الشعري فإنّ البصريين لا يثبتون قاعدة على شاهد واحد، فاقل ما سيقال في مثل هذا الشاهد : إنّه شاذ.

المسألة الخامسة: إعمال اسم الفاعل مجرّدًا مِن (ال)

يقول النّحاة: إنّ العمل أصل في الأفعال فرع في الأسماء، واسم الفاعل هو من جنس الأسماء، لذلك تكون هذه المقولة دافعاً إلى البحث عن موجبات إعماله في معموله، فما المسوغ لإعماله؟، وما الذي يقرّبه من الفعل؟ وبعبارة أخرى لابد من وجود وجوه شبه بينه وبين الفعل ليُحْمَل عليه في عمله، لقد قرّر النّحاة أنّه يعمل في معموله لمشابهته الفعل الذي هو بمعناه، إذ إنّ اسم الفاعل يدل على الحدث، وعلى الذات التي وقع منها الحدث، في حين يدل الفعل على الزمان والحدث الواقع فيه، فهما يشتركان في الدلالة على الحدث ، ويجتمعان أيضًا في التوافق في الحركات والسكنات وعدد الحروف، ويفترقان في أنّ اسم الفاعل ينفرد في الدلالة على الذات ، والآخر منهما ينفرد بالدلالة على الزمان، ويفترقان أيضًا في أنّ اسم الفاعل يدل على الأزمنة الثلاثة –الماضي والحال والاستقبال– وبصيغة واحدة ، في حين تختلف صيغة الفعل باختلاف الزمان[٣١].

إنّ اسم الفاعل إنْ دخلت عليه (أل) عمل عمل فعله مطلقاً ، فلا يحتاج إلى شروط أو قيود، لأنّه في الحقيقة حينئذ فعل ، ولكن إنْ كان مجرّدًا من (أل) ففي المسألة خلاف، وفي ذلك قال ابن هشام: (واسم الفاعل كضارب ومكرم، فإنْ كان بأل عمل مطلقاً ، أو مجردا فبشرطين : كونه حالاً أو استقبالاً ، واعتماده على نفي أو استفهام، أو مخبر عنه أو موصوف، و {بَاسِطٌ ذِرَاعيهِ} على حكاية الحال، خلافا للكسائي)[٣٢].

إنّ سبب إعمال اسم الفاعل عمل فعله هو مشابهته للفعل المضارع فيما سبق ذكره من الدلالة على الحدث والزمان والحركات والسكنات وعدد الحروف، فهو في هذه الحالة أقرب ما يكون من الفعل، فقد شابهه معنى ولفظاً ، فعمل حملا له على المضارع، أمّا إنْ كان بمعنى الماضي فإنّه يشبه الفعل الذي هو بمعناه وهو الفعل الماضي شبها معنويا فقط، ولا يشبهه لفظاً أي: في عدد الحروف والحركات والسكنات، ولهذا السبب يرى ابن هشام –والبصريون من قبله– أنّه لايعمل إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، وهذا يعني أن الشبه المعنوي لا يكفي وحده عندهم لإعماله عمل فعله، وهذا استدلال عقلي، يضاف إليه أنّه لمْ يَرِد –على رأي ابن هشام والبصريين– عن العرب ما يُستدل به لذلك ، وما يكفي منه لإثبات هذا العمل له إنْ كان بمعنى الماضي، أمّا الكسائي فإنّه يرى خلاف ذلك، إذ اكتفى بالشبه المعنوي لإعماله النّصب في المفعول، وهذا دليله العقلي ، وربمّا أجرى الكسائي عمل اسم الفاعل في الماضي قياساً على الحال والاستقبال، أمّا دليله النّقلي فقد استدل بقوله تعالى: {وكلبهُم باسِط ذراعيهِ بالوَصيد/الكهف – ١٨}، لأنّ قوله: {باسط} اسم فاعل، وهو بمعنى الماضي وقد عمل في قوله : {ذراعيه}، وبما حكاه عن العرب ، وهو قولهم : هذا مارّ بزيد أمس، فقوله: (مارّ) اسم فاعل ، وهو بمعنى الماضي، وقد عمل في الجار والمجرور – بزيد–، وجواب ابن هشام –والبصريين من قبله– عن ذلك هو إنّ الآية القرآنية إنّما هي حكاية حال ماضية، ومعنى هذا أنك تقدر نفسك موجوداً في ذلك الزمن ، أو أنْ تقدّر ذلك الزمن موجودا الآن، فترى الفعل الماضي وكأنّه يقع حال التكلّم، فيكون معنى الآية عندهم: وكلبهم يبسط ذراعيه بالوصيد ، مستدلين على هذا بأمرين: أمّا الأول فهو وجود الواو في قوله: {وَكلبهم}، فإنّها واو الحال التي يحسن بعدها مجيء الفعل المضارع الدال على الحال أو الاستقبال، ولا يحسن بعدها الفعل الماضي ، ولذلك جاء قوله: {ونقلبُهم} بصيغة المضارع الدال على الحال ، ولم يَأتِ بصيغة الماضي – وقلبناهم– ، وهذا هو الأمر الثاني[٣٣]، وأمّا ماحكاه الكسائي عن العرب فقد عمل اسم الفاعل في الجار والمجرور، فلا يُستدل به لإعمال اسم الفاعل في مفعول صريح، لأنّ هناك فرقاً بينهما، إذ إنّ الجار والمجرور يعمل فيه ماكان فيه رائحة الفعل، وبعبارة أخرى ما كان فيه معنى الفعل، فيكتفى بالشبه المعنوي بين اسم الفاعل والفعل الماضي، ولذلك عمل فيما حكاه الكسائي عن العرب[٣٤].

ممّا تقدم يتضح إنّ البصريين لا يجيزون إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي اعتماداً على القياس، لأنّ اسم الفاعل إنّما عمل قياساً على المضارع إذ يقع اسم الفاعل موقع الفعل المضارع، وهذا الأخير دلالته إمّا حالية أو مستقبلية، فإن حمل اسم الفاعل إحدى هاتين الدلالتين الزمنيتين أخذ حكم المشبه به –الفعل المضارع– فعمل النّصب إلى جانب عمله الرفع، وأمّا إذا لم يحمل إحدى هاتين الدلالتين الزمنيتين وذلك بأن يجيء بمعنى الماضي فإنّ شرط الشبه بينهما يكون قد اختل، ومن المعلوم أنّ المشبه يلحق المشبه به في حكمه طرداً وعكساً، فإذا اختل شرط في المشبه دل على ضعف الشبه أو قلته بينهما، وهذا يؤدي إلى تخلف الأحكام المأخوذة من المشبه به، وهذه حال اسم الفاعل مع الفعل الماضي، وفي ذلكم دليل لبيان قوة مذهب البصريين ورجاحته ومعهم ابن هشام.

إنّ رأي البصريين المتقدم قد يثير سؤالا عند القارىء ، فيقول : كيف يرى البصريون التعبير إذاً عن مثل ذلكم المعنى، أي : عندما يكون اسم الفاعل بمعنى الماضي؟ والجواب عن ذلك هو أن البصريين – كما تقدم– لا يجيزون القول : أنا ضارب زيدًا أمس، بنصب (زيد) على أنّه مفعول لاسم الفاعل (ضارب)، وإنّما يضيفون اسم الفاعل إلى ما بعده بحكم الاسمية، فيكون ما بعده مجرورا مؤديا ذلكم المعنى المراد.

ظهر ممّا تقدم إنّ محل الخلاف في هذه المسألة بين الكسائي ومن يخالفه هو في نصب اسم الفاعل للمفعول[٣٥]، وأمّا رفعه للفاعل فلم يصرّح ابن هشام بخلاف له مع الكسائي فيه.

لقد خالف الكسائي البصريين – في باب إعمال اسم الفاعل– في ثلاثة أمور: أولها إعماله اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي ، وقد مضى الكلام في ذلك، وثانيها : إعماله اسم الفاعل مصغراً ، وثالثها: إعماله اسم الفاعل موصوفاً، ولم يذكر ابن هشام مخالفته الكسائي في الأمرين الأخيرين في (قطر الندى وبل الصدى) وشرحه.

المسألة السادسة: إعمال اسم المفعول مجردا من (أل)

عادة ما يمرّ النّحاة على إعمال اسم المفعول مرورًا سريعاً، ويذكرون فيه أبرز ما يتميّز به وما يتعلّق بعمله ، ويذكرون أحكامه الخاصة به من دون تفصيل، وسبب هذا الاقتضاب والاختصار هو شبه اسم الفاعل في كثير من الأمور ، ولذلك فإنّ كثيرا من أحكامه تذكر في باب اسم الفاعل تصريحاً أو تلميحاً ، ولذلك فإن اسم المفعول يعمل كأخيه اسم الفاعل تفريعاً على الفعل، فهو لا يعمل بالأصالة، فقد حُمِل في عمله على الفعل ، لأنّه يدل على الحدث كما يدل عليه الفعل، ويجري في حركاته وسكناته وعدد حروفه على الفعل المضارع المبني للمجهول –يُفْعَلُ– ولذلك يعرب النّحاة الاسم المرفوع الواقع بعد اسم المفعول نائباً عن الفاعل أي : كما يعربونه بعد الفعل المبني للمجهول [٣٦]، وقد يقول قائل : إنّ اسم المفعول –مَفعُوْل– مكوّن من

خمسة أحرف، و (يُفْعَلُ) مكوّن من أربعة أحرف، وقد ذكرتم أنّه يساويه في عدد الحروف؟ ، ويصلح قولُ ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) جواباً عن هذا السؤال : (الواو في مفعول كالمدة التي تنشأ للإشباع، لا اعتداد بها، فهي ك الياء في (الدراهيم) ونحوه، أتوا بها للفرق بين مفعول الثلاثي ومفعول الرباعي)[٣٧]، أمّا من حيث الحركات والسكنات فان اسم المفعول يكون جارياً على الفعل إمّا لفظاً وإمّا حكماً وتقديرًا ، فمثال الأول إجراء (مُدَحْرَج) على (يُدَحْرِج)، ومثال الثاني إجراء (مَضْرُوْب) على (يُضْرَب)[٣٨].

لقد خالف ابن هشام الكسائي في إعمال اسم المفعول إنْ كان مجرّدًا من (أل)، ومعناه ماضياً كما خالفه من قبل في إعمال اسم الفاعل ، فقد قال : (تقول: زيدٌ مَضرُوبٌ عبدُهُ فتعمله فيه إنْ أردت به الحال أو الاستقبال، ولا يجوز أنْ تقول: مَضرُوبٌ عبدُهُ وأنت تريد الماضي، خلافاً للكسائي)[٣٩].

إنّ اسم المفعول يأخذ أحكام اسم الفاعل، لقوّة الشبه بينهما، إذ إنّ كليهما منهما يدل على ذات وحدث، ويعمل الرفع سواء برفع ضمير أم برفع اسم ظاهر، والاثنان مشتقان ، وينوبان عن غيرهما، إذ ينوب اسم الفاعل عن فعله المبني للمعلوم فيُعطى معناه وعمله، كما ينوب اسم المفعول عن فعله المبني للمجهول فيؤدي معناه ويعمل عمله، فاسم المفعول نظير اسم الفاعل وشبيهه صفة وعملاً واشتقاقاً وحكماً، ولذلك قال ابن مالك في ألفيته:

وكلّ ما قرِّر لاسم فاعل ... يُعطى اسم مفعول بلا تفاضل
فهو كفعل صيغ للمفعول في ... معناه كالمُعْطي كفافاً يكتفي[٤٠]

فهذا الكلام وما تقدم في إعمال اسم الفاعل يغنيان عن الخوض في إعمال اسم المفعول ، لأنّه –كما مرّ قبل قليل– كاسم الفاعل في الإعمال والأحكام والشروط وفاقاً وخلافاً، بيد أنّنا نود الإشارة هنا إلى أنّ الكسائي إنْ قاس إعمالَ اسم المفعول إذا كان بمعنى الماضي على إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي فقد قاس وبنى على أصل ضعيف ردّه البصريون، فإذا كان الأصل غير ثابت وهو المقيس عليه فإن المقيس أو الفرع أحرى بالردّ وهذا أمر ظاهر وبيّن.

المسألة السابعة : إعراب (مَن) في قوله تع الى: {وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً/آل عمران – ٩٧}

يرى الكسائي أن تعرب (مَن) شرطية في محل رفع مبتدأ، وخالفه ابن هشام إذ قال: (مَنِ اسْتَطاعَ: بدل من النّاس، هذا هو المشهور، وقيل : فاعل بالحجّ ، أي: ولله على النّاس أنْ يحجّ مستطيعُهم، وقال الكسائي : إنّها شرطية مبتدأ، والجواب محذوف، أي : مَنِ اسْتَطاع فليحجّ، ولا حاجة لدعوى الحذف مع إمكان تم ام الكلام، والوجه الثاني يقتضي أنّه يجب على جميع النّاس

أنّ مستطيعهم يحجّ، وذلك باطل باتفاق، فيتعين القول الأ ول)[٤١]، فهي عند الكسائي : اسم شرط مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، و للشرط جواب، ولذلك يرى الكسائي إنّ جواب هذا الشرط محذوف يدل عليه ما تقدّم، تقديره: فليحجّ، فيكون تقدير الكلام عنده: مَن استطاع فليحجّ، فردّ ابن هشام هذا الإعراب، ورأى أنْ تعرب (مَن) بدل بعض من كلّ، أي: إنّ (مَن) هي بعض والكلّ هو قوله: {النّاس} فهي بدل من النّاس، وحجته في ذلك –على ما ورد في النّص السابق– الابتعاد عن القول بالحذف والتقدير عند الحاجة إليه ، ولكن لابد من تقدير في الآ ية على المذهبين مذهب الكسائي –كما تقدم– ومذهب ابن هشام، لأنّها على مذهبه أيضاً لابد من تقدير ضمير يعود على المُ بْدَل منه بمعنى لابد من رابط، فيُ قدّ ر هنا بـ (مِ نهُم) فيكون الكلام : مَنِ اسْتطاع منهم فالمذهبان كلاهما يحتاج إلى تقدير محذوف، ويلزم أيضًا من مذهبه الفصل بين البدل {مَن} والمُبدَل منه{النّاس} باجنبي {حِجّ البَيْتِ}[٤٢]، فإنْ كانت حجّة ابن هشام في ردّ مذهب الكسائي الهروب من التقدير فيكون قد وقع في الذي فرّ منه، ولكن لِمَ لَمْ يورد إلا هذه الأوجه الثلاثة التي قيلت في إعراب {مَن} مع أنّ هناك أوجهاً أخرى ذكرها النّحاة؟، لعلّ سبب ذلك عائد إلى أنّه لم يقتنع أصلاً بها، أو رآها بعيدة عن قناعته ، فقوله في نهاية النّص المتقدّم: (فيتعين القول الأول) إشارة إلى أنّ من أسباب اختياره لذلكم المذهب هو ما وجّ ه إلى المذهبين الآخرين من طعن وتفنيد، فكأنّه يقول: إنّ مذهبه خال أو هو أقل طعنا من المذهبين الآ خرين، أو لأنّ الكتاب تعليمي، لذا لم يستوعب الأقوال جميعها التي لا يُعنى بها إلا المختصون المتعمقون في دراسة النحو، فلم يوردها، ولكن يرجّح مذهب الكسائي مجيء شرط آخر في تكملة الآية وهو قوله تعالى:{وَمَن كفرَ فإنّ اللهَ غني عَنِ العَالَمِينْ}، فبتقابله بهذا الشرط ترجيح [٤٣] له على رأي ابن هشام، فترى إنّ المسألة هنا عقليّة أكثر ممّا هي لغوية، ومع ذلك لابد لكلّ نحوي من ترجيح أحد المذهبين أو ترجيح ثالث أو رابع عليهما، وبناء على آراء النّحاة وسلوك القواعد النّحوية يكون حذف جواب الشرط أولى من حذف الضمير الراجع من البدل إلى المبدل منه ، وعلى ذلك تظهر صحة م ا ذهب إليه الكسائي من ناحيتي صواب المعنى وسلوك القواعد النّحوية، فيكون رأيُه أجدر بالقبول معنى وشكلاً.

الهوامش

(*) ينظر على سبيل المثال لا الحصر : شرح قطر الندى وبل الصدى : ٢٨، ١٨٩،١٨٧،١٢٤،١٠٦،٦٨، ٢٦١، ٢٩٢،٢٨٠، ٢٩٨.

١. ينظر : علل النّحو : ١٥٣، ٢٩٢، والإنصاف في مسائل الخلاف : ٨٣/٢، والمقرب : / ٢٨٥، وشرح التسهيل : ٣/ ٣٧٢، وشرح الرضي على الكافية : ١/ ٢٣ ، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك: ٢/ ٢٩٧، وأوضح المسالك إلى الفية ابن مالك – مع شرح التوضيح : ٤/ ١١٨ ، وه مع الهوامش: ١/ ٥٩١ ، وشرح الاشموني للالفية – مع حاشية الصّبّان : ٣/ ٤٠٦ .

٢. شرح قطر الرّدى وبل الصدى: ٥٧ ، وينظر: شرح شذور الذهب : ٦١ ، ٢٣٩ .
٣. شرح قطر النّدى وبل الصدى : ٥٧.
٤. م.ن: ٥٧ ، وينظرعلل النّحو : ١٥٤ .
٥. ينظر: الإيضاح في علل النّحو للزجاجي: ٧٧، وشرح الرضي: ٤/ ١٤ – ١٥ .
٦. شرح قطر الرّدى وبل الصدى: ٥٧، وينظر شرح المفصل: ٤/ ٢٢٠، وشرح الرضي على الكافية: ١/٢٣– ٢٤ .
٧. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٨٥ .
٨. حاشية الصّبّان: ٣/ ٤٠٦ .
٩. ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ٢/٢٥١ .
١٠. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٨٥ .
١١. قطر الرّدى وبل الصدى: ٥٧ .
١٢. م.ن.: ٧٦، وينظر : الخصائص: ٣/٣٢ ،٣٤، شرح جمل الزجاجي : ٢ / ١٤٩ ، وشرح الرضي على الكافية: ٤/٦٣، وشرح شذور الذهب : ٣٢٤ – ٣٢٥، وأوضح المسالك إلى الفية ابن مالك – مع شرح التصريح: ٤/ ١٦٦ .
١٣. ينظر: أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك: ٣/ ١٧٩– ١٨٠، وأوضح المسالك إلى الفية ابن مالك – مع شرح التصريح: ٤/ ١٦٦.
١٤. ينظر الكتاب : ٣/ ٣٠، ٤١، ٤٦، وشرح جمل الزجاجي : ٢/ ١٤٨، وشرح المفصل : ٤/٢٣٨– ٢٤١، وشرح التسهيل : ٣/ ٣٩٦، وشرح التصريح على التوضيح: ٤/ ١٤٦، وشرح ابن عقيل: ٤/١١.
١٥. ينظر: همع الهوامع: ٢/٣٨٦ .
١٦. شرح شذور الذهب: ٣٢٥، وينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢/ ١٤٩.
١٧. ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/١٥٠، وشرح التسهيل: ٣/ ٣٩٦، وهمع الهوامع: ٢/ ٣٨٦– ٣٨٧.
١٨. شرح الاشموني – مع حاشية الصّبّان : ٣/ ٤٤٥.
١٩. همع الهوامع : ٢/٣٨٦ .
٢٠. ينظر: لمع الادلة في أصول النّحو: ٩٣، وارتقاء السيادة في علم أصول النّحو: ٦٢، ٦٨، ٦٩، وأصول التفكير النّحوي: ١٣، ٧٤، ٧٥ .
٢١. انباه الرواة : ٢/ ٢٦٧، وتاريخ بغداد: ١١/ ٤١٢.
٢٢. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٢٢٦، وشرح المفصل : ٢/ ٣٨٨، وشرح التسهيل : ١/ ٢٣٠، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك : ١/ ١٤٢، ١٤٥، وشرح الاشموني للالفية – مع حاشية الصّبّان: ١/ ٢٦١.
٢٣. المراد بالكون: الحدث، ومعنى عمومه أنه لا يخلو عنه في وقت من الأوقات شيء ما فهو كالوجود، ويقابله الكون الخاص الذي هو صفة لبعض الأشياء في بعض الأ وقات مثل الكتابة والقراءة، ينظر : حاشية الصّبّان على شرح الاشموني للالفية : ١/ ٢٦١، وسبيل الهدى بتحقيق شرح قطر النّدى – في أسفل صفحاته: ١١١.
٢٤. شرح قطر النّدى وبل الصدى : ١١، وينظر : شرح الجمل : ١/ ١٧٩، وهمع الهوام ع: ١/ ٣٣٩، وشرح التصريح على التوضيح: ١/ ٤٨٢.

٢٥. ينظر: أصول التفكير النّحوي: ١٠٠.
٢٦. ينظر: شرح المفصل: ٣/ ٣، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك – مع شرح التصريح: ٤/ ٣ ، وهمع الهوامع: ٣/ ١٠٢، وشرح الاشموني– مع حاشية الصّبّان: ٣/ ٢٨٧ وما بعدها.
٢٧. شرح قطر النّدى وبل الصدى :٢٥٨، وينظر: المقرب: ١٤٧، وشرح الرضي على الكافية: ٣/ ١٦٣، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢/ ٢٣٩، وشرح شذور الذهب: ٤١٧، ٤١٨، ونظم الدرر: ٢/ ٢٣٤.
٢٨. ينظر المصباح المنير: ١/ ٢٥٣، والمعجم الوسيط: ١/ ٣٩٤.
٢٩. ينظر: معاني القرآن: ١٤٧، ومشكلّ إعراب القرآن: ١٩٤ .
٣٠. ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ١/ ٢٨٦، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢١٠– ٢١٦، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك – مع شرح التصريح: ٤/١٨، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ٢/ ٢١٢.
٣١. ينظر: علل النّحو: ٣٩٤، وشرح جمل الزجاجي: ١/ ٥٥٠، وشرح الرضي على الكافية: ٣/٤٨٧– ٤٨٨.
٣٢. شرح قطر النّدى وبل الصدى: ٢٦٩– ٢٧٠، وينظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢/ ١٢، وهمع الهوامع: ٣/ ٧٠.
٣٣. ينظر: معاني القرآن–للأخفش: ٦٩، وشرح جمل الزجاجي: ١/ ٥٥١، ونظم الدرر: ٤/ ٤٥٤، وأوضح المسالك إلى الفية ابن مالك – مع شرح التصريح: ٣/ ٢٢٧.
٣٤. ينظر: شرح جمل الزجاجي: ١/ ٥٥٠، وشرح المفصل: ٤/ ٩٩– ١٠٠ ، وشرح التسهيل: ٢/ ٤٣٧ وما بعدها، وشرح الرضي على الكافية: ٣/ ٤٨٤ وما بعدها، و لباب التأويل في معاني التنزيل – مع مدارك التنزيل وحقائق التأويل: ٣/ ١٩٢، وشرح الاشموني – مع حاشية الصّبّان: ٢/ ٤٤٤.
٣٥. ينظر: شرح الاشموني – مع حاشية الصّبّان: ٢/ ٤٤٤.
٣٦. ينظر: الفعل زمانه وابنيته: ٩٣.
٣٧. شرح المفصل: ٤/ ١٠٤.
٣٨. ينظر م.ن.: ٤/١٠٤.
٣٩. شرح قطر النّدى وبل الصدى: ٢٧٧.
٤٠. ينظر: شرح ابن عقيل: ٣/ ١٢١، وشرح المفصل: ٤/ ١٠٤، وهمع الهوامع: ٣/ ٧٨.
٤١. شرح قطر النّدى وبل الصدى: ٣٠٩، وينظر: معاني القرآن–للأخفش: ١١٠، ومشكلّ إعراب القرآن: ١٦٩، وشرح جمل الزجاجي: ١/ ٢٨١، ونظم الدرر: ٢/ ١٢٨.
٤٢. ينظر: الكشاف: ١/ ٤٤٨، وشرح المفصل: ٢/ ٢٥٩، وشرح التسهيل: ٣/ ٢٢٢، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢/ ١٥٣، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك – مع شرح التصريح: ٣/ ٥١٤ وما بعدها، وشرح الاشموني– مع حاشية الصّبّان: ٢/ ٤٣٧، و ٣ / ١٨٥، والجدول في إعراب القرآن: ٢/ ٢٥٤.
٤٣. ينظر: الدر المصون: ٢/ ١٧١– ١٧٢، وحاشية الخضري: ٢/ ١٦٢، وتفسير الجلالين – مع حاشية الجمل: ١/ ٢٩٨.

المصادر والمراجع

- ارتقاء السيادة في علم أصول النّحو، الشيخ يحيى الشاوي المغربي الجزائري، تقديم وتحقيق : د.عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، الرمادي – ١٩٩٠.
- أصول التفكير النّحوي، علي أبو المكارم، بيروت – ١٩٧٣.
- الأعلام، خير الدين الزركلّي، بيروت – ١٩٦٩.
- إنباه الرواة على أنباه النّحاة، أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة – ١٩٥٠.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين: البصريين والكوفيين ، أبو البركات ابن الأنباري، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن محمد، ط٢ بيروت – ٢٠٠٧.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، مطبعة إحياء التراث العربي، بيروت.
- الإيضا ح في علل النّحو، عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي، تحقيق : د. مازن المبارك، بيروت – ١٩٧٣.
- تاريخ بغداد أو مدينة السلام، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، مصر – ١٩٣١.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق : احمد محمد عزوز، بيروت– ٢٠٠٥.
- الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، محمود صافي، قم – إيران – ١٩٩٠.
- حاشية الجمل على الجلالين، الشيخ سليمان الجمل، بيروت – د. ت.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، محمد الخضري، شر حها وعلق عليها: تركي فرحان المصطفى، ط٢، بيروت – ٢٠٠٥.
- حاشية الصّبّان على شرح الاشموني للألفية، تحقيق: محمود بن الجميل، القاهرة– ٢٠٠٢.
- الخصائص في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني، المكتبة التوفيقية، القاهرة – د.ت.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس السمين الحلبي، تحقيق وتعليق : الشيخ علي محمد معوض وآخرين، بيروت – ١٩٩٤.
- سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندّى –حاشية على الشرح، محمد مح يي الدين عبد الحميد، ط ٧ مصر– ١٩٥٤.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد الله بن عقيل، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠ القاهرة – ١٩٨٠.
- شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق: احمد السيد سيد احمد علي، القاهرة د.ت.
- شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الازهري، حققه وشرح شواهده : احمد السيد سيد احمد، القاهرة– د.ت.
- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، تحقيق : د.صاحب أبو جناح ، الموصل، ١٩٨٠–١٩٨٢.
- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاستراباذي، تحقيق: احمد السيد سيد احمد، القاهرة – د.ت.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة – ٢٠٠٤.
- شرح قطر النّدى وبل الصدى، ابن هش ام الأنصاري، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٧، مصر – ١٩٥٤.
- شرح المفصل، ابن يعيش، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. اميل بديع يعقوب، بيروت – ٢٠٠١.
- علل النّحو، ابن الوراق، تحقيق ودراسة: د.محمود جاسم الدرويش، بغداد – ٢٠٠٢.
- الفعل زمانه وأبنيته، د. إبراهيم السامرائي، ط٢، بيروت – ١٩٨٠.
- الكتاب، أبو بشر عمر بن عثمان سيبويه، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون، القاهرة – ١٩٨٢.
- كتاب الحلل في إصلا ح الخلل من كتاب الجمل، أبو محمد عبد الله البطليوسي، تحقيق : سعيد عبد الكريم سعوّدي، بغداد – ١٩٨٠.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله محمود بن عمر الزمخشري، بيروت، د.ت.
- لمع الأدلة في أصول النّحو، ابن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، سورية – ١٩٥٧.
- المحتسب في تبيين وجوه شو اذ القراءات والإيضا ح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا، بيروت – ١٩٩٨.
- مدارك التنزيل وحقائق التأويل – به امش لباب التأويل في معاني التنزيل، النّسفي، ترتيب وتصحيح وضبط: محمود احمد البطراوي، وشرف الدين محمود خطاب، بيروت د. ت.
- مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن ابي طالب القيسي، دراسة وتحقيق : حاتم صالح الضامن، بغداد – ١٩٧٥ .

- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، احمد بن محمد الفيومي، بيروت– د.ت.
- معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الاخفش الأوسط، قدم له وعلق عليه ووضع حواشيه وفهارسه: إبراهيم شمس الدين، بيروت – ٢٠٠٢.
- المقرب، ابن عصفور، تحقيق : احمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، بغداد – ١٩٨٦.
- نظم الدّ رر في تناسب الآ يات والسور ، أبو الحسن إبراهيم البقاعي، خرّج آياته وأحاديثه ووضع حواشيه: عبد الرزاق غالب المهدي، بيروت – ١٩٩٥.
- همع الهوام ع شرح جمع الجو ام ع، جلال الدين السيوطي، تحقيق : د. عبد الحميد هند اوي، القاهرة – د.ت.